جامعة المنصورة
كليـة الآداب

سلطة يوليو والصحافة الأهرام نموذجاً
١٩٥٢- ١٩٦٠

إعـــداد
دكتور / مجدي السيد حشيش
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر مساعد
كلية الآداب- جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الواحد والستون – أغسطس ٢٠١٧

سلطة يوليو والصحافة الأهرام نموذجًا
١٩٥٢- ١٩٦٠

د /مجدي السيد حشيش

مقدمـــة:

تظل فكرة احتواء الإعلام أحد أهـم آليـات كثير من النظم السياسية في السيطرة على عقول الشعوب. وفي مصر كانت علاقة ثورة يوليـو ١٩٥٢بالثقافة والصحافة في جوهرها أحد أهـم سلبياتها، التي كانت وما زالت مِحْوَرًا رئيساً في الهجوم عليها؛ وذلك نتيجة سياسة جمـال عبـد الناصر التي قامت على أن أمن النظام وَبَقَـاءَهُ مُقَدمٌ على كل أشكال الحريات، وفي إطار تعامل السلطة مع الصحف كـان لصـحيفة الأهـرام خصوصية واضـحة؛ لـذا توالـت محـاولات تطويعها منذ قيام الثورة وصولاً إلى السـيطرة الكاملة عليها في النهاية بفعـل قـانون تنظـيم الصحافة ١٩٦٠.

ومن هنا كان اختيار هذا الموضوع في محاولـة للإجابة عن عدة تساؤلات، هي:

- كيف كـان وضـع الصـحافة قبـل ثـورة يوليو١٩٥٢؟
- هل كان من المنتظر تغير واقع الصحافة فـي ظل النظام الجديد؟
- ما موقف الثورة من الصحافة الخاصة وفي مقدمتها الأهرام؟
- إلى أي مدى قاومت الأهرام ضغوط السـلطة للسيطرة عليها؟
- ما موقع محمد حسنين هيكل في علاقة السلطة بالأهرام؟
- هل أنهى قانون تنظيم الصحافة ملكية الأهرام الخاصة والحرية الصحفية بشكل عام.

أولًا ـ صحافة ما قبل الثورة:

الواقع أنه لا يمكن فهم موقف الثـورة مـن الصحافة بمعزل عن حالها قبل يوليـو ١٩٥٢، وما آلت إليه الأوضاع في مصر بعده سياسـيًا واجتماعيًا وثقافيًا. فقبل الثورة نجح الصـحفيون في مواجهة طغيان الحكم وكشف مساوئه رغـم وجود الرقابة على الصحف، ثم بلغت الصـحافة عصرها الذهبي في ظل حكومة الوفـد ١٩٥٠-١٩٥٢، التي ألغت الرقابـة وأتاحـت إصـدار تراخيص الصحف دون عوائق، فظهرت أخطر الصحف اليسارية مثـل الملايـين والجمهـور العربي والفجر الجديد؛ التي هاجمت الحكومـة ذاتها بقسوة وعنف شديدين(١).

وقد بلغ التوهج الصحفي في هذه الفترة حَدًّا وصفه فتحي غانم بقوله: " كان قراء القاهرة يستقبلون كل يوم واحدًا وعشرين صحيفة، ويختارون كل أسبوع بين مائة وعشرين مجلة، ولهم الحق في قراءة مائة واثنتين وسبعين مجلة شهرية أو نصف شهرية أو تصدر حسب ظروف خاصة"(٢)، وعلى الرغم من معاناة بعضها من نقص التمويل ومصادرة بعض

أعدادها واعتقال المسئولين عن تحريرها؛ فإنها ظلت تتمتع بالحق في الصدور والتعبير عن أراء من تصدر عنهم [٣].

ويُقسم البعض صحافة هذه الفترة إلى قسمين؛ الأولى تقليدية تهتم بالتحليل السياسي الجاد وتضم نخبة من قدامى الصحفيين وشبابهم، والثانية غير تقليدية تتبع نمط الصحافة الأمريكية في الإثارة ونشر الأسرار الشخصية والتعليقات اللاذعة[٤]، وهي في مجموعها ذات ملكية خاصة لمصريين وغير مصريين، يعبر بعضها عن الأحزاب والتيارات السياسية القائمة، في حين اتخذ بعضها الآخر جانب الحياد وعدم مساندة قوي بعينها[٥].

ثانيًا ـ ثورة يوليو والصحافة:

استقبلت الصحافة ثورة يوليو بترحاب شديد وبخاصة المعارضة منها وفي مقدمتها المصري المؤيدة لحزب الوفد[٦]، إلا أن مستقبل العلاقة بين الطرفين ظل مبهمًا، وفي ذلك يقول هيكل: " إنه لم يكن معقولاً ولا متصورًا أن تكون الصحافة بعيدة عن السياسة، وكان عليها تحديد موقعها من السلطة الجديدة، هل هي عند الرأس تناقش وتحاور على مستوي القرار، أم عند الذيل تمارس دور التابع والأداة؟"؛ ويجيب بأنه " لم يكن أمامها بديلُ إلا الاقتراب بدرجة ما، إما على مستوي الحوار والقرار أو على مستوي التبعية والدونية" [٧]

ويشير الواقع أن الثورة لم تكن لترضي بأقل من التبعية وإن اختلفت صورتها ودرجتها، وهو الأمر الذي أفضي إلى حتمية الصدام مع تلك الصحف وهؤلاء الصحفيين الرافضين هذا الوضع.

وهكذا سرعان ما أصدرت الثورة في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ قرارًا بفرض الرقابة العسكرية على الصحف، لتبدأ بعد ذلك سلسلة من القرارات التي قوضت الصحافة والعمل الصحفي إلى حَدَّ كبير[٨]، وعمدت إلى السيطرة عليها بوسائل متعددة ومتصاعدة؛ بدأت بالإيحاء والتنبيه والتهديد مروراً بالمنع من الكتابة واعتقال ومحاكمة الصحفيين وملاك الصحف، وصولاً إلى الإغلاق والمصادرة [٩].

وقد سارت إجراءات الثورة في هذا الشأن عبر عدة مراحل، ارتبطت من ناحية بتطور الأوضاع السياسية والصدام مع مختلف القوى الموجودة على الساحة، ومن ناحية أخرى برغبتها في فرض هيمنتها الإعلامية بما يخدم سياساتها ومشروعاتها في مختلف المجالات؛ وذلك في ظل شكها في قدرة الصحافة القائمة أو رغبتها في التعبير عنها بصدق والترويج لها بين المواطنين.

وجاءت الخطوة الأولى للسيطرة على الصحافة بعد سلسلة من الإجراءات المتسارعة، بدأت بإصدار قانون إعادة تنظيم الأحزاب في سبتمبر١٩٥٢م، وفرض الرقابة في الشهر التالي، ثم إلغاء الدستور في ديسمبر من العام نفسه، وأخيرا جاء قرار حل الأحزاب السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٣م؛ حيث استولت الثورة على مقار الأحزاب وصحفها ومطابعها[١٠]،

إضافة إلى الصحافة ذات الاتجاه الشيوعي التي انتقدت إجراءات الثورة ورجالها[١١].

ثم جاءت الخطوة الثانيةُ والأكبرُ للسيطرة على الصحافة كأحد نتائج أزمة مارس ١٩٥٤م، والتي شهدت انقسام الصحف بين مؤيد ومعارض لطرفي الصراع؛ حيث أصدر مجلس قيادة الثورة قرارات تطهير الصحافة، وحل نقابة الصحفيين، وإلغاء ٤٢ صحيفة متنوعة الاتجاهات[١٢] معظمها حزبية[١٣]، وكانت الأكثر تَضَرُّرًا من تلك الإجراءات صحيفة المصري، التي أُغلقت وصُودرت ممتلكاتها[١٤]، وحُكم على مؤسسها محمود أبو الفتح وشقيقه حسين بالسجن، وذلك بعد أن كانت لسان حال الثورة عند قيامها[١٥].

ثالثًا- الثورة تُصدر صحفها الخاصة:

مع تصاعد ضرباتها للصحف القائمة، اتجهت الثورة إلى إصدار صحف جديدة، تعبر عن أهدافها وتروج لإنجازاتها، وتكون نَدًّا للصحافة الخاصة أو بديلاً عنها؛ لتتمكن من توجيه الرأي العام وفقًا لرؤيتها.

وكانت البداية بمجلة التحرير التي صدرت في سبتمبر ١٩٥٢عن جهاز الشئون العامة للقوات المسلحة[١٦]، بناء على تكليف قيادة الثورة ليوسف صديق، الذي أسند بدوره رئاسة تحريرها لصديقه أحمد حمروش، وذلك قبل إبعاده عنها وإسناد رئاسة تحريرها إلى ثروت عكاشة بناءً على تكليف مباشر من عبد الناصر[١٧].

كما قامت بمصادرة مطابع شركتي الإعلانات المصرية والإعلانات الشرقية المملوكة للإنجليزي فينيVinnie؛ لتأسيس دار التحرير التي أُسندت رئاستها إلى أنور السادات، وأصدرت صحيفة الجمهورية اليومية بترخيص باسم جمال عبد الناصر في ديسمبر١٩٥٣[١٨]، وجَندت لها أقلام عدد من أصحاب المكانة العلمية والأدبية أمثال طه حسين ومحمد مندور ولويس عوض وغيرهم[١٩].

ثم توالى بعد ذلك إصدار الثورة لصحفها الخاصة، فضُمت مجلة التحرير إلى دار التحرير في سبتمبر ١٩٥٣، وصَدرت مجلة الثورة الأسبوعية عام ١٩٥٤ عن منظمة الشباب برئاسة وحيد الدين جوده رمضان[٢٠]، وصَدرت جريدتا الشعب والمساء اليوميتان عام١٩٥٦ ؛ الأولى برئاسة على صبري والثانية برئاسة خالد محي الدين[٢١]، كما صدرت مجلة بناء الوطن الأسبوعية عام ١٩٥٨برئاسة أمين شاكر مدير مكتب عبد الناصر[٢٢].

والواقع أن صحف الثوة الخاصة لم تحقق كامل الهدف منها رغم ما توافر لها من إمكانات وكوادر، ووقفت غير قادرة على الترويج للثورة ومشروعاتها بشكل كافٍ وبخاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية[٢٣]، وهو ما تعكسه نسب توزيعها في

هذه الفترة مقارنة بالصحف الخاصة المنافسة، وهو ما يوضحه الجدول التالي[٢٤]:

الصحف اليومية	الملكية	نسبة التوزيع
الأخبار	خاصة	١٢٥,٠٠٠ نسخة
الأهرام	خاصة	١٢٠,٠٠٠ نسخة
الجمهورية	حكومية	٧٥,٠٠٠ نسخة
الشعب	حكومية	٢٥,٠٠٠ نسخة
المساء	حكومية	١٥,٠٠٠ نسخة

وربما يعود هذا التباين في نسب التوزيع إلى حداثة عهد هذه الصحف مقارنة مع الصحف الخاصة، التي كانت لها شعبية كبيرة وسط القراء بفعل خبراتها وموضوعيتها وتطورها، إضافة إلى عدم الثقة في الغالب بصحف السلطة.

ويشير هيكل إلى أنه لم يكن مع هذا الاتجاه الخاص بإنشاء الثورة صُحُفًا تعبر عنها، وأنه أبلغ عبد الناصر بذلك عندما دعاه إلى الإشراف على إصدار صحيفة الجمهورية؛ مؤكداً أنها ليست في حاجة إلى ذلك؛ لأن كل صحف مصر تفعل هذا الشيء، إضافة إلى أنه لا توجد حدود فاصلة بين الثورة والحكومة وأن الصحف في النهاية ستصدر عنها لا عن الثورة[٢٥].

بدا من تطور العلاقة بين الثورة والصحافة أن فكرة البديل الصحفي لم تحقق أهدافها، وبخاصة في ظل السجال الذي تلا إلغاء الرقابة على الصحف في مايو١٩٥٥، وفتح الباب لمناقشة نظام الحكم المنتظر بعد انتهاء الفترة الانتقالية في يناير ١٩٥٦؛ فتعالت الأصوات في صحف الثورة رافضة العودة إلى التعددية الحزبية ، ومطالبة بإغلاق الصحف الأُخرى تأميناً للثورة وأهدافها، إذ إن رفع الرقابة من وجهة نظرها لا يعني أن تتمتع الصحف بكامل حريتها في التعبير وحق إبداء الرأي، بل يجب أن تكون مقيدة بحدود قيادة الثورة وتوجهاتها وقراراتها[٢٦].

رابعًا ـ آليات السيطرة على الأهرام:

انتهت المرحلة السابقة من المواجهة مع الصحف إلى انحصارها في خَمس دور صحفية، أربعة منها أسسها أو يمتلكها أجانب هي: (الأهرام، دار الهلال، دار المعارف، روز اليوسف)، وواحدة فقط مملوكة لمصريين، هي دار أخبار اليوم التي كان هناك شك أيضاً حول تمويلها من الخارج[٢٧]، كما كانت هناك صحيفة أخرى مسائية باسم القاهرة ، تصدر بدعم جزئي من الأمير فيصل ولَّى العهد السعودي، ولكن محتواها كان تحت رقابة غير رسمية للحكومية المصرية[٢٨].

وعلى الرغم من أن هذه الصحف لم تكن حزبية، وكانت أقرب لتأييد الثورة من معارضتها، فإن امتلاكها تأثيراً واضحاً ومتفاوتاً في الشارع المصري[٢٩]؛ كان أمراً لم تكن لتسمح به الثورة في ظل توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهكذا لم يعد هناك مفرٌ من محاولة احتواء الصحف الخاصة أو السيطرة عليها بأية وسيلة إذا تطلب الأمر.

ومن الواضح أن هذا التوجه الجديد كان يتوافق مع رؤية عبد الناصر، فقد أكد هيكل أنه لم يكن راضياً عن الملكية الفردية أو العائلية للصحف منذ بداية الثورة، ويعتقد أن آل زيدان

أصحاب دار الهلال وآل تقلا أصحاب الأهرام وآل نمر أصحاب المقطم؛ قد أدوا دورهم في مرحلة من تاريخ مصر، والآن توجد مرحلة جديدة لا يستطيعون مسايرتها. وعلى الرغم من تأكيد هيكل أنه لم يكن مع رؤية عبد الناصر، لأن تحول الصحف من ملكية الأفراد والعائلات إلى ملكية الدولة يمثل كارثة كبرى؛ إلا أنه يعود ويؤكد أنه لم يكن هناك حل وسط(٣٠).

ويصل أحمد حمروش إلى النتيجة ذاتها؛ موضحاً أنه لم يكن مقبولاً أن تنفرد بعض الصحف باتجاهات لا تساير رغبة قيادة الثوة وهي تشق طريقها في تغيير المجتمع، في وقت كانت فيه الصحافة أحد أهم أجهزة الدعاية شديدة التأثير، ولم يطالها ما طال مختلف أجهزة الدولة من تطهير بما فيها الجيش ذاته(٣١).

وفي ضوء الاتجاه نحو السيطرة على ما تبقي من الصحف وأهمها تلك المملوكة للأجانب؛ كان هناك وضعُ خاصُ لصحيفة الأهرام التي أسسها الأخوان بشارة وسليم تقلا عام ١٨٧٥، وصدرت أولى أعدادها في ٥أغسطس ١٨٧٦، محققة مكانة كبيرة في مصر والمنطقة العربية بفضل الموضوعية في تناولها الأخبار وتحريها الدقة قبل نشرها، وكانت تَعُد نفسها دوما اللسان الرسمي للحكومات المصرية أياً كان اتجاهها، وإن لم يمنعها ذلك من إتاحة المجال للمعارضة من آن لآخر لتعبر عن أرائها (٣٢).

كانت موضوعية الأهرام سبباً في وصفها بتايمز الشرق الأوسط، وبلغت الثقة فيها حدًا جعل الكثيرين لا يصدقون أخبار وفاة الشخصيات المعروفة حتى تنشره الأهرام، ولكنها بدأت تشهد تدهورًا تَدريجِيًّا في مكانتها بوفاة صاحبها جبرائيل تقلا عام ١٩٤٣ ، ومع عودة ابنه بشارة(٣٣) من فترة تدريبية قصيرة في النيويورك تايمز وتوليه إدارة الصحيفة عام ١٩٥١ استمر تراجعها أيْضًا، وبخاصة نتيجة أسلوبها في تناول حرب الفدائيين ضد الوجود البريطاني في منطقة القناة، والمنافسة القوية من صحيفة المصري التي تفوقت عليها في التعامل مع هذه القضية ومن ثم في التوزيع(٣٤).

كانت الأهرام الوحيدة بين الصحف المصرية التي تحفظت في استقبال ثورة ٢٣ يوليو عند قيامها انطلاقًا من موقفها المحافظ دومًا، ولكنها سرعان ما رحبت بها أسوة بغيرها(٣٥)، وتماهت مع توجهاتها ولكن دون تعاطف واضح من قِبَلِ مُلاكها(٣٦).

وتفسر تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة – مايو١٩٥٧– جنوح الأهرام أحياناً في انتقادها للغرب بصورة فاقت الصحف الحكومية ذاتها؛ إلى الدور الذي لعبه رئيس تحريرها أحمد الصاوي(٣٧)، الذي طور عموده اليومي كمنصة للهجوم على الغرب، وظل لمدة عامين يتودد لعبد الناصر والسادات في سلوك وصفته مصادر السفارة بعدم الولاء لملاك الصحيفة؛ لكنها تعود وتؤكد فشله في تحقيق مساعيه للسيطرة على الصحيفة في ظل إدارة بشارة تقلا(٣٨).

أَمَّا عن محاولات السيطرة على الأهرام، فقد بدأت كما أشار صاحبها بشارة تقلا في ديسمبر ١٩٥٥، وذلك حين قررت السلطة فرض ثلاث

شخصيات عسكرية على مجلس إدارتها، وهو ما دفع المستشار القانوني للصحيفة إلى استدعائه على عجل من سويسرا حيث كان يقضي عطلة رأس السنة الميلادية(٣٩).

وفور وصوله مصر قام بشارة بزيارة عبد الناصر وقدم إليه عَرْضًا شمل ثلاثة بنود هي؛ استعداده لقبول عرض من الحكومة لشراء الصحيفة بسعر منصف، وأن تتولى الحكومة إدارة الصحيفة بنفسها إذا كانت لديها رغبة في مصادرتها، أن تُترك الصحيفة في يد أسرة تقلا، مع وجود رقابة حكومية على محتواها(٤٠).

وفي نهاية اللقاء قدم بشارة إلى عبد الناصر اقتراحاً آخر؛ يقضي بأن تسمح الرقابة بعمودين يَوْمِيًّا، في الصحيفة يخصصان للمناقشات الحرة، والسماح للكتاب بالتعبير عن أرائهم، على أن تتاح للحكومة نفس المساحة للإجابة والرد على أي من هذه الآراء.

رفض عبد الناصر الاقتراح الأخير مُؤَكِّدًا أن الحرية التي تسعى إليها مصر تتضمن؛ حرية البقاء التي تعني توفير المأكل والملبس والمسكن لأغلب المواطنين، وحرية العمل التي تعني توفير وظائف كافية، أَمَّا حرية التعبير عن آراء معارضة لآراء الحكومة؛ فهي ليست ضرورية في هذه المرحلة من التطور المصري، بل إنها قد تهدد الضرورات الفعلية للشعب(٤١).

وهنا يلاحظ أن موقف عبد الناصر من حرية الصحافة – كما جاء على لسان بشارة وأثبته الواقع – يتعارض مع ما ذهب إليه أمين شاكر في دفاعه عن علاقة عبد الناصر بالصحافة، من أن حرية الصحافة كانت تمثل أحد همومه الكبرى، وأنه كان يرى أن تُترك للصحف الحرية؛ لتكتب ما تشاء ما دامت الثورة تسير في الاتجاه الصحيح، وأنه قُوبل في ذلك بمعارضة قوية من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومنهم عبد اللطيف البغدادي وجمال سالم، إذ كانوا يرون فيها سَبَبًا في تشتيت أفكار المواطنين وأرائهم (٤٢).

وقد خَلُص بشارة من لقائه مع عبد الناصر إلى أن هدف الحكومة المصرية هو السيطرة على صحيفة الأهرام، مع عدم تدمير سمعتها بتركها تحت التوجيه الإسمي لِمُلَّاكِهَا الحاليين، وأن قرار عبد الناصر بوضع عنصر عَسْكَرِيَّ في إدارة الصحيفة تكون له سلطة الرقابة، وفرض مقالات تدعم النظام الحاكم وتسانده؛ جاء نتيجة تهديده بالتخلي عن الصحيفة إذا حاول النظام السيطرة على مجلس إدارتها(٤٣).

ويؤكد بشارة أن حديثه مع عبد الناصر تركه بلا أمل في بقاء الأهرام إذا استمر النظام الحاكم؛ لذا رأى أنه من الأفضل الحفاظ عليها وإن كان تحت رقابة السلطة، على أمل أن يتغير موقفها فيما بعد أو أن تتغير هي نفسها، ووضع حدًا زمنيًا لحدوث هذا التغيير بحلول يونيو عام ١٩٥٧، إذ كان يري أن بقاء النظام الحاكم يتوقف على اتخاذه خطوة حاسمة بالانفصال عن الكتلة الشرقية، والتقرب من الغرب وَتَحْدِيدًا الولايات المتحدة التي يمكنها أن تُسقطه خلال ستة أشهر(٤٤).

ويتضح من هذا الحد الزمني الذي وضعه بشارة، أنه ربما كان يأمل أن تؤدي التفاعلات الدولية والإقليمية، وكذا الانتخابات المنتظرة بعد الانتهاء من وضع الدستور الجديد وعودة الحياة النيابية؛ إلى إحداث التغيير المطلوب.

شهدت الشهور التالية استمرار الضغوط الحكومية على الأهرام ومالكها بشارة تقلا، وكان أبرزها محاولة فرض كُتاب شيوعيين على الصحيفة؛ وهو ما نجح - كما يذكر- في مقاومتها فاتجه هؤلاء إلى صحف حكومية أخرى، ومنها تدخل الرقيب أكثر من مرة في الموضوعات المزمع نشرها، ومن ذلك تقليص الخبر الذي أمر تقلا بنشره على صفحة كاملة لصور مساعدات القمح الأمريكية لمصر في ميناء الإسكندرية وفائدتها؛ فأمر الرقيب بعد قراءة المسودة بتقليص القصة إلى خبر صغير من ست فقرات وصورة للسفينة، ومنها أيضاً نقل الرقيب قصة الثورة المجرية التي أقرها بشارة نهاية عام ١٩٥٦ من الصفحة الأولى إلى الثانية(٤٥).

ومع نهاية عام ١٩٥٦ تعرضت الأهرام لأشكال أخرى من الضغوط إضافة إلى عجز ملاكها عن التعبير عن وجهات نظرهم؛ كان من أبرزها استمرار تكبد الصحيفة خسائر ماليةٍ وبخاصة مع خفض سعر العدد من قرش ونصف إلى قرش واحد، وذلك على الرغم من تأثيره على نسبة التوزيع التي ارتفعت من ٨٥ ألف نسخة إلى ١٣٠ ألف نسخة، وهي زيادة لم يَسعد بها بشارة الذي كان يُفضل توزيعًا محدودًا بدلاً من توزيع عام لكل الطبقات، كما أنه لم يسع إلى زيادة التوزيع في الخارج لاعتقاده أنه سيزيد من شعبية عبد الناصر في البلاد العربية(٤٦).

هنا يتضح بجلاء أثر ضغوط السلطة على الأهرام في تحامل بشارة على النظام، وبات الأمر وكأنه صراع إرادات غير متكافئة؛ وهو ما سيكون له بلا شك تأثيره على سلوك السلطة تجاه الأهرام في المرحلة التالية، وبخاصة مع تزايد مكانة عبد الناصر وشعبيته داخليًا وخارجيًا نتيجة إفشال مخطط العدوان الثلاثي على مصر.

والواقع أنه لا يمكن فهم موقف السلطة من الأهرام بمعزل عن موقفها من الصحافة عامة والخاصة منها على وجه التحديد؛ وذلك في ضوء رغبتها في تأمين الدعم الشعبي والتسويق لسياساتها وإجراءاتها الداخلية من ناحية، والتعامل مع القضايا الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية من ناحية أخرى.

فالسلطة التي إنجازات مهمة على مدار الخمسينات؛ ففي الداخل أحدثت تغييرات اجتماعية واسعة، وقضت على قوى سياسية معارضة، وأصدرت دستورًا جديدًا غير من شكل السلطة ذاتها، وأحدثت تغييرات مهمة في سياستها وعلاقاتها الخارجية؛ فعقدت صفقة الأسلحة التشيكية ، وقاومت سياسة الأحلاف، وأممت قناة السويس، ودخلت في عداء مكشوف مع قوى الاستعمار، وبنت شعبية واسعة وزعامة إقليمية بارزة بفشل العدوان الثلاثي، وغيرها؛ سلطة كهذه وفي ظل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بها، لم تكن لتقبل أن تؤثر

الصحافة سلباً على سياساتها ومخططاتها، بل يجب أن تكون أداة مساندة لها تأتمر بأمرها وتنفذ توجيهاتها، وهي حقيقة أشار إلى جزء منها عبد الناصر في رده السابق على بشارة بشأن حرية الصحافة.

وهذه الحقيقة أكدها الواقع أيضاً، ورصدتها السفارة الأمريكية بالقاهرة في تحليلها لموقف الصحافة المصرية على مدار ستة أشهر أعقبت عقد صفقة الأسلحة التشيكية، وخَلُصت فيه إلى عدة استنتاجات، منها حرص عبد الناصر على أن تَرُد الصحافة على كل بيان ينتقد مصر ويَظهر في الصحافة الغربية، وأن تدعم بشكل واضح سياسة البلاد الخارجية، وأن أغلب المواقف المعادية للغرب جاءت من مجموعة محددة من الصحف – ليس من بينهم الأهرام – في مقدمتها الجمهورية والتحرير وبدرجة أقل روز اليوسف وآخر ساعة [٤٧]، وأن توجيه السلطة والرقابة كان حاسماً في طبيعة الموضوعات التي تناولتها الصحف [٤٨].

وقد دلل التقرير على توجيه السلطة للصحف بما حدث مع بيان السفارة في أكتوبر ١٩٥٥حول المفاوضات المصرية الأمريكية بشأن السلاح، ورد السادات عليه نافياً كل فقرة من فقراته، وعدم السماح لأية من دور الصحف بنشر البيان الأمريكي دون اقترانه بتعليقات السادات، كما عرض التقرير لنماذج أخرى تتعلق بقيود النشر حول موضوعات تتعلق بتصريحات مسئولين أمريكيين[٤٩].

كما أشار التقرير في المقابل إلى تعليمات السلطة لصحف مثل الأخبار بوقف مقالات كانت تنتقد الاتحاد السوفيتي بعد احتجاج سفارته في القاهرة، وإصدار توجيهات بنشر إيجابي عن الكتلة الشيوعية وبخاصة الشيوعيين الصينيين[٥٠].

وفي ظل هذا المناخ أدي تزايد ضغوط السلطة على بشارة تقلا في بداية عام ١٩٥٧؛ إلى دفع الأسرة للتفكير الجدي في بيع الصحيفة، لتبدأ سلسلة من المفاوضات بين بشارة وأنور السادات ممثلاً للحكومة بصفته رئيساً لدار التحرير[٥١].

وبعد عدة أسابيع من المفاوضات وافق بشارة على بيع ما بين ستة آلاف إلى ثمانية آلاف من أسهم الصحيفة، شريطة أن تحتفظ أسرة تقلا بالشركة المنفصلة التي تمتلك معدات الطباعة، ومع رفض السلطة لهذه النتيجة وتحت وطأة ضغطها المتزايد؛ وافق بشارة على بيع نسب متزايدة من أسهم الشركة بداية من ٢٥% و٤٩% و ٥٠% و٥١%، إلا أن السادات رفض هذه العروض تِبَاعًا حتي وافق بشارة في النهاية على عرض شفوي ببيع ٧٥% من أسهم الشركة[٥٢].

وتشير المعلومات إلى أن رغبة بشارة في التمسك بـــ ٢٥% من الأسهم؛ كانت على أمل الاحتفاظ بمكان قد يُمَكِّنَهُ مستقبلاً من استعادة الصحيفة[٥٣].

من الواضح أن النتيجة التي انتهت إليها هذه المفاوضات لم تلق قبولاً من أسرة جبرائيل تقلا

مالكة الأهرام، وبعد مناقشات مطولة خَلُصَت الأسرة إلى أنه لا يمكنها أن تترك اسمها لصحيفة تسيطر عليها الحكومة بشكل كامل؛ وعليه قررت عقد مفاوضات جديدة لبيع ملكيتها الكاملة للأهرام، ومع مقاومة بشارة لضغوط الحكومة خلال هذه المفاوضات؛ أُبلغ بشكل مباشر في الأسبوع الثاني من أبريل ١٩٥٧ أن الحكومة بصدد إصدار قانون يُمَكِّنها من مصادرة الصحيفة، وَنُصِحَ باستكمال المفاوضات سريعًا حتى لا يُنَفذ القانون عليها [٥٤].

وفي النهاية توصل السادات وبشارة إلى اتفاق شفهي في نهاية أبريل ١٩٥٧؛ يقضي ببيع ورثة جبرائيل تقلا صحيفة الأهرام اليومية وشركة الطباعة التابعة لها، إلى الحكومة المصرية ممثلة في دار التحرير مقابل أربعمائة ألف جنيه مصري[٥٥].

وهنا يشير تقرير السفارة الأمريكية بالقاهرة إلى توقع إتمام نقل الملكية في وقت قريب، وهو ما يعني حال حدوثه انتقال أقدم الصحف العربية وأكثرها احترامًا، وثاني أكبر الصحف تداولاً في مصر – بعد الأخبار – إلى الهيمنة الكاملة للحكومة المصرية، كما يعني أَيْضًا أن كل الصحف اليومية في مصر ستخضع لهذه الهيمنة باستثناء الأخبار التي تربط أصحابها علاقة طيبة مع عبد ناصر[٥٦].

ويقدم التقرير تفسيرين لحرص الحكومة الشديد على إتمام الصفقة ودفع الأمور في هذا الشأن إلى ذروتها، الأول هو الخشية من أن تكون الأهرام عائقًا أمام نظام الحكم خلال الانتخابات الرئاسية المنتظرة، والثاني عدم الثقة في أسرة تقلا المعروفة بالتعاطف مع الغرب وعدم إيمانها بنظام حكم عبد الناصر[٥٧].

وكانت السفارة الأمريكية أكدت من قبل على الأهمية الكبيرة لمسألة الدعم الشعبي قبل الانتخابات بالنسبة عبد الناصر، الذي نظر إليه باعتباره حتميًا في تقوية مركزه أمام المعارضين له بمجلس قيادة الثورة، وإنجاح برنامجه المدني بالتخفيف من النفوذ المتزايد للعسكريين[٥٨].

هذا ولم يكن بشاره فقط هو من تلقى تحذيرات التأميم من قِبل السلطة، فقد تلقى مصطفى أمين التحذير نفسه بل والتهديد بعد ذلك بشهور، وأشار إليه في لقاء سري جمعه بأحد مسئولي السفارة الأمريكية بالقاهرة، وفحواه أن الحكومة المصرية قد تلجأ إلى تأميم كل الصحف، ووضعها تحت السيطرة الكاملة للاتحاد القومي حتى لا تتسبب في تهديد مصالح البلاد، وقد جاء هذا التهديد على خلفية نشر صحيفة الأخبار تقرير الأمم المتحدة الذي اتهم الاتحاد السوفيتي باستخدام العنف لقمع الثورة المجرية في أكتوبر ١٩٥٦، وهو ما تسبب في غضب السوفييت الذين سلموا رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى على صبري على هذا العمل [٥٩].

وبالتوازي مع المفاوضات التي كانت تجريها السلطة مع أسرة تقلا لشراء الأهرام؛ مارست أَيْضًا ضغطًا على محمد حسنين هيكل المقرب من عبد الناصر ورئيس تحرير مجلة آخر ساعة التي تصدر عن دار أخبار اليوم؛ كي يصبح

مديرًا لتحرير الأهرام في ظل الملكية الجديدة(٦٠).

أما رواية هيكل عن العمل في الأهرام فيقدمها في سياق مختلف، حيث أشار إلى تلقيه عروضًا متكررة للانتقال للأهرام من قبل علي الشمسي الذي وصفه برئيس مجلس إدارتها، الأول عام ١٩٥١ لشغل منصب مساعد رئيس التحرير واعتذر عن قبوله، والثاني عام ١٩٥٥ لشغل منصب رئيس التحرير واعتذر عن قبوله أيضًا لتمسكه بالعمل في الأخبار، والثالث في ربيع عام ١٩٥٦ حيث دعاه الشمسي لقبول ذات المنصب، وقدم إليه عدة مبررات لإقناعه، هي أن الأهرام سيكون امتحاناً حقيقياً لما يستطيع عمله كصحفي، وأن الجريدة شاخت مع الأيام وإذا استطاع تجديد شبابها وإعادة الحيوية إليها لأثبت نفسه، وأن الأهرام مؤسسة قومية ولا ينبغي تركها تموت بالشيخوخة أمام منافسة الصحف الشابة الجديدة، وأن الجريدة تخسر أموالاً طائلة، وقد يفكر أصحابها في إغلاقها أو بيعها وهو ما يمثل كارثة حتى على مستوى الصحافة نفسها(٦١).

ويشير هيكل إلى اقتناعه بمبررات علي الشمسي، وعقده عدة لقاءات مع ريمون شميل، انتهت بالتوقيع على عقد مبدئي بين الطرفين، ثم يعود ويؤكد اعتذاره عن العرض رغم كل المغريات؛ بفعل انتمائه القوي للأخبار، وضغوط أصحابها الأخوين علي ومصطفى أمين(٦٢).

وفي أبريل ١٩٥٧ يقول هيكل إنه هو من طلب الانتقال إلى الأهرام ووقع عقدًا بذلك مع المستشار القانوني للجريدة(٦٣)، وذلك بعد لقاء له مع علي الشمسي الذي أكد له أن الأسرة تواجه مشاكل معقدة، وخسائر زادت على مليون ونصف من الجنيهات خلال عشر سنوات، وتدني التوزيع إلى ٦٠ ألف نسخة، وأنها تفكر في بيع الجريدة؛ لكنه أقنعها أن الأمر يحتاج إلى محاولة أخيرة قبل أي قرار نهائي، وأن الأهرام بحاجة إلى صحفي شاب يستطيع تجديد حيويتها مع الحفاظ على تقاليدها (٦٤).

أما عن رد فعل عبد الناصر على قرار هيكل، فيقول إنه لم يعترض عليه، ولكنه تساءل عن قبوله العمل مع أسرة تقلا في الوقت الذي اعتذر فيه عن العمل بالجمهورية وهو صاحبها، وأن ما سمعه عنهم لا يجعلهم يتركون له الفرصة ليفعل ما يريد، فرد هيكل بأن الحكم بينه وبينهم هو العمل نفسه، وأن الموقف سيختلف إذا ظهرت علامات النجاح(٦٥).

وهنا سؤال يطرح نفسه: هل كان هيكل في حاجة ليبرر مسألة انتقاله إلى الأهرام؟

الواقع أن هذا التبرير وإعادة الحديث عنه في أكثر من موقف ما كان ليحدث لو أن الانتقال جاء في ظروف طبيعية، أما وقد حدث فإنه يشير على الأرجح إلى رغبة في عدم الربط بينه وبين محاولات السلطة لشراء الأهرام، والتي يصعب القول إن هيكل لم يكن على علم بها وبخاصة في ظل علاقته الوثيقة بعبد الناصر.

وفي إطار رواية هيكل يلاحظ أيضاً تكرار وصفه لعلى الشمسي أنه رئيس مجلس إدارة الأهرام، وأنه ترك المنصب للسيدة رينه أرملة

جبرائيل تقلا؛ والحقيقة أن الشمسي كان عضو مجلس إدارة فقط[٦٦]، وأن السيدة رينه أدارت المؤسسة لفترة قبل أن يتولى ابنها بشارة المنصب، وهو ما ذكره هيكل نفسه بشكل عرضي عند حديثه حول دخول بطرس غالي إلى الأهرام[٦٧].

إن حديث الشمسي عن خشيته من تفكير أسرة تقلا في بيع الأهرام، ثم إشارته إلى إقناعها في وقت لاحق بالعدول عن فكرة البيع[٦٨]؛ يتناقض مع ما أكده بشارة تقلا نفسه عن ضغوط السلطة عليه بداية عام ١٩٥٦، وأن هدفها هو السيطرة على الأهرام، إضافة إلى تهديد السلطة الواضح له، ومفاوضات السادات لشرائها بداية عام ١٩٥٧.

ولعل كل ما سبق يشير إلى أن مسألة انتقال هيكل إلى الأهرام لم تكن تدور بينه وبين على الشمسي فقط حتى وإن حاول إظهار ذلك؛ بل كانت محصلة تفاهمات وتوافقات مرحلية بين السلطة من جهة والأهرام وملاكها من جهة أخرى؛ ولعل ما يؤكد ذلك أن محاولات السلطة للشراء توقفت تماما بعد توقيعه للأهرام في أبريل وانتقاله الفعلي إليها في يوليو عام ١٩٥٧، وليستمر هذا الوضع حتى صدور قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠.

والحقيقة أن سلوك هيكل في الصحيفة يؤكد بوضوح النتيجة السابقة، وهو ما يظهر من تعامله مع رئيس مجلس إدارتها بشارة تقلا، حيث أشار إلى طلبين تقدم بهما الأخير إليه؛ الأول إعطاء صديقه بطرس غالي فرصة للعمل في الأهرام الاقتصادي وقد وافق عليه، والثاني منع لطفي الخولي من دخول الأهرام[٦٩] وتم رفضه من منطلق أنه وافق قبل يومين فقط على عمله بالأهرام[٧٠]. وإذا صحت رواية هيكل في هذا الشأن فهي تشير بالتأكيد إلى أنه أصبح يمثل مركز قوة في الأهرام مُؤَيَدًا في ذلك من السلطة.

فقد كان عبد الناصر يراقب الأهرام وغيرها من الصحف الخاصة بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويرى أنها لن تفيده في اختياره الاستراتيجي للاشتراكية وتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب[٧١]، وذلك في وقت كانت الصحافة تمثل لديه – على حد وصف أحمد حمروش – المدفعية الثقيلة التي تمهد للهجوم[٧٢]، وأن تعييناته فيها كانت تعد مؤشرًا للتنبؤ بحركته السياسية في المستقبل[٧٣].

خامسًا- قانون تنظيم الصحافة وإحكام السيطرة على الأهرام:

على الرغم مما آل إليه وضع الأهرام وعلاقتها بالسلطة في ظل وجود هيكل؛ فالمؤكد أن ذلك لم يكن خاتمة المطاف في موقف السلطة منها، إذ ارتبط الأمر بالموقف من الصحافة بشكل عام في ظل المتغيرات التي طرأت على الأوضاع داخليًا وخارجيًا، وهو ما أفضي إلى خطوتها النهائية تجاه ما تبقي من صحف خاصة.

والواقع أن خطوة تنظيم الصحافة أو تأميمها لم تكن وليدة صدور القانون في ٢٤ مايو ١٩٦٠؛ بل طُرحت قبل ذلك أكثر من مرة

وبخاصة من قبل صحف الثورة، وكانت البداية بعد إلغاء الرقابة على الصحف عام ١٩٥٥وما أفضت إليه من سجال صحفي، حيث طرح محمد مندور في جريدة الثورة فكرة تنظيم الصحافة كآلية للتصدي للصحف المعارضة(٧٤)، وتجددت الدعوة مرة أخرى عام ١٩٥٦حيث أشارت جريدة الثورة إلى أن القوانين القائمة غير قادرة على سد الثغرات في الصحافة، ثم جاءت الدعوة صريحة من قبل وحيد رمضان في جريدة الثورة، حيث أكد أنه لا حرج في المطالبة بإعادة تنظيم الصحافة وفقًا لمصالح الشعب، لأنه من الخطورة السماح لملاك الصحف باسم الحرية استخدامها لتحقيق مصالحهم والإفلات من القانون(٧٥).

وهنا يُطْرَحُ سؤال مهم: هل كان عبد الناصر في حاجة إلى تأميم الصحافة وفي مقدمتها الأهرام؟

أجمع رجال السلطة والقريبين منها أن إصدار قانون تنظيم الصحافة؛ كان ضرورة حتمية في ظل سياسة الدولة الخاصة بالتأميم، والتحولات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، إذ إن القضاء على الرأسمالية المسيطرة وبقايا الإقطاع يتطلب حرمانهم من مصادر نفوذهم وقوتهم ومن بينها الصحافة(٧٦).

كان عبد الناصر نفسه صَرِيحًا وواضحًا في هذا الاتجاه، فقد أكد لهيكل بداية عام ١٩٦٠ أن تنفيذ خطة التنمية وإجراء تحولات اجتماعية عميقة؛ لا يمكن تحقيقها دون سيطرة المجتمع على الاقتصاد، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ثم يترك لمجموعة من الأفراد السيطرة على الإعلام(٧٧). وقد أيده في ذلك المفكر اليساري محمود أمين العالم، حين أشار إلى دور الصحافة المهم في تغيير بنية المجتمع؛ وبالتالي ضرورة أن تكون تحت سيطرة السلطة الجديدة(٧٨).

وهنا يَطرح سؤال ثانٍ نفسه: هل كانت السلطة حقًا لا تُسيطر على الصحافة في هذه المرحلة؟

الثابت أن السلطة كانت تمتلك سيطرة شبه كاملة على الصحافة، فغالبها كانت مملوكة لها بالفعل، وقليل منها – وهي الخاصة – كانت تحت سيطرتها غير المباشرة، إما من خلال رجالها كما في حالة هيكل مع الأهرام، أو صداقة ملاكها كما في حالات علي ومصطفى أمين أصحاب الأخبار وإحسان عبد القدوس صاحب روز اليوسف، أو من خلال الرقابة القوية المفروضة عليها كما في كل حالات الصحف.

وعليه ما الداعي إذاً لإصدار قانون تنظيم الصحافة؟

الإجابة: هي الرغبة في السيطرة الكاملة على الصحافة، لا لأنها تمثل تَهْدِيدًا آنيًا لسلطة عبد الناصر وخياراته، ولكن كي لا تتمكن من ممارسه هذا التهديد في المستقبل إذا أُتيحت لها الفرصة لذلك.

وقد جاءت هذه الإجابة بشكل غير مباشر على لسان عبد الناصر نفسه خلال نقاشه مع هيكل حول خطوته تجاه الصحافة، حيث أوضح

عدة حقائق؛ هي أنه يمتلك من الشجاعة والسلطة ما يسمح له بأن يُجلِس أي شخص في بيته، وأن الجميع يتسابقون إلى تأييده وأحياناً بأكثر مما يريد ومع ذلك فإن تحفظاته وشكوكه في بعضهم لا أثر لها فيما يعتزم القيام به، وأن خصومه لا يستطيعون مواجهته عمليا بفعل قوة الثورة وخوفهم، وهو لا يثق في خائف وبخاصة إذا تغيرت الظروف، وأن الموجودين في الصحافة سيصفقون لأي قرار يتخذه ولكن المطلوب في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة شيء آخر غير التصفيق(٧٩).

وهنا يشير الصحفي كامل زهيري إلى أن عبد الناصر كان يعي جيدًا مدي خطورة الصحافة وتأثيرها، وأن قلقه في التعامل معها كان يدفعه إلى حضور انتخابات النقابة منذ البداية وحتى اللحظات الأخيرة لفرز الصناديق، وأنه كان يُضَيَّقُ الخناق على الصحفيين وبخاصة عندما تصل إليه معلومات عن تجمعهم في النقابة أو في أي مكان خاص(٨٠).

وفي حديثه حول ظروف إصدار القانون، أشار هيكل إلى أنه دخل في نقاش مع عبد الناصر حول تصوره بشأن تأميم الصحافة بهدف الدفاع عن المهنة، وأنه نجح في إقناعه باستبعاد منطق التأميم والوصول إلى صيغة مرنة تسمح بتنظيم الصحافة دون تأميمها، وأنه لم يقتنع بالمذكرة التفسيرية للقانون وقدم أخرى بناءً على طلب عبد الناصر؛ أصبحت كما يقول إعلاناً بتأكيد حرية الصحافة أكثر من كونها مذكرة تفسيرية لنصوص القانون(٨١).

الحقيقة أن ما ذهب إليه هيكل بشأن دوره في تغيير وجهة نظر عبد الناصر بشأن القانون، وأن مذكرته التفسيرية باتت إعلاناً بتأكيد حرية الصحافة؛ هو محاولة لإبراء زمته تجاه تداعيات هذا القانون، ولم يغير من هذه الحقيقة تأكيده بأنه وقف وحده تقريباً مدافعاً عن واقع الصحافة حتى وإن ظلت ملكية الأفراد للصحف(٨٢).

وعلى عكس ما قاله هيكل بشأن الحفاظ على المهنة؛ أوضح ثروت عكاشة نقلا عن جلال الدين الحمامصي، أن السياسة التي طبقتها السلطة بعد التأميم أفضت إلى تحول ولاء الأسرة الصحفية وانتمائها من المهنة إلى السلطة، وتركز جهد أغلب أفرادها في السعي لتحقيق مصالحهم الذاتية، وبات هناك صراع مكشوف حول المناصب والتقرب إلى من يمنحها(٨٣).

وهكذا صدر قانون تنظيم الصحافة في ٢٤مايو١٩٦٠، فآلت بموجبه إلى الاتحاد القومي(٨٤) ملكية صحف " الأهرام، وأخبار اليوم، وروز اليوسف"، وما تملكه من مؤسسات طباعة وإعلان وتوزيع (م٣)، على أن يُعَين الاتحاد مجالس إدارة لتلك المؤسسات وصحفها(م٦) (٨٥).

وقد تأكدت هذه السيطرة من خلال انتداب عسكريين لإدارة هذه المؤسسات الصحفية وهم: أمين شاكر في أخبار اليوم، وعبد الرؤوف نافع في دار الهلال، ويوسف السباعي في روز اليوسف(٨٦). أما الأهرام فقد أُسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى هيكل إضافة إلى أخبار اليوم ودار الهلال(٨٧).

وقد كانت هذه الصحف الأربع هي المقصودة أسَاسًا من القانون، بدليل أنه لم يطبق على دار المعارف المملوكة لأسرة ديمتري Dmitry إلا في أكتوبر ١٩٦٣، في حين أُعفيت منه صحف أخري هي وطني والجمهورية والجورنال ديجيبتJournal d'egypte [٨٨]، كما أنه طبق فيما بعد على صحافة سوريا التي كانت تمثل الإقليم الشمالي في ظل الوحدة[٨٩].

أما بشأن تعويضات ملاك تلك المؤسسات الصحفية، فقد نص القانون(م٤) على أن تتولى تحديد قيمتها لجنة تُشكل من مستشار بمحكمة الاستئناف وعضوين يختار أحدهما المالك والآخر الاتحاد القومي، وتتخذ قرارها بالأغلبية ويكون نهائيًا غير قابل للطعن[٩٠].

وقد فسرت ديباجية القانون دواعي نقل ملكية الصحف؛ بأنها تمت لمنع سيطرة رأس المال على وسائل التوجيه وفي مقدمتها الصحافة، كون هذه السيطرة قد تؤدي إلى انحرافات يكون لها تأثير خطير على سلامة بناء المجتمع، كما أنها تُشكل تناقضاً كبيراً مع أهداف المجتمع ووسائل بنائه، وأن ملكية الشعب هي العاصم الوحيد من هذه الانحرافات والضامن لحرية الصحافة، وتتأكد بها المعاني الأصيلة للديمقراطية والحريات[٩١].

والحقيقة أن سيطرة السلطة على الصحافة بإصدار هذا القانون أثارت ولا تزال تثير انتقادات شديدة طالت عبد الناصر شَخْصِيًّا، وكانت البداية في أعقاب صدوره مباشرة، حيث انتشرت شائعة تقول بأن إفلاس الدولة هو السبب في تأميم الصحف، وهو ما تصدى عبد الناصر بنفسه للرد عليه خلال اجتماعه بأعضاء مجالس الإدارات الجديدة؛ مهدداً الجميع بأن النظام قوي ولا يستطيع أحد إسقاطه[٩٢].

أما حرية الصحافة التي أكد عليها القانون وأشار إليها هيكل كهدف؛ فالوقع يؤكد أنها لم تتحقق، وفي ذلك يقول أحد الباحثين أنه " رغم التبريرات التي قُدمت للقانون، إلا إنه أفضى إلى سيطرة الحكومة على الصحافة ووضع الصحفيين وأرزاقهم وأقلامهم تحت أمر الحاكم ورهناً لمشيئته، فالشعب لم يملك الصحافة بل الحكومة، والديمقراطية السليمة لم تقم لكن استمر الحكم الفردي وازداد شدة، فتعددت حوادث تدخل الرئيس في العمل الصحفي بكل الوسائل"[٩٣].

وفي تفسيره سلوك عبد الناصر تجاه الصحافة، يؤكد كامل زهيري أن عبد الناصر الذي كان يؤمن بقوة الإعلام العربي، وأنشأ إذاعة صوت العرب ووكالة أنباء الشرق الأوسط والتليفزيون؛ لم يكن يرحب بالآراء المختلفة، وكان يعتقد دائما أن الاختلاف يهدد الوحدة ويضعف قوة الدولة، وكان يعتبر أن المرحلة الليبرالية في مصر انتهت منذ عام١٩٥٢، لذلك كان نقده لسيطرة رأس المال على الحكم والصحافة [٩٤].

أَمَّا فتحي غانم فقد انتقد عبد الناصر والقانون بشكل مغاير، مؤكدًا أن عبد الناصر لم يتخل عن القوة ولم يأخذ برأيه الذي أعلنه بأن الفكرة لا تقاوم إلا بالفكرة، وأن أمن النظام وقوته وتثبيت دعائمه هي الاستراتيجية التي يتحرك بها وفي

ظلها، وهي التي أملت عليه أن يسيطر على الدور الصحفية سيطرة نهائية [٩٥].

وفي المقابل كان هناك من دافع عن تأميم الصحافة، مثل أمين شاكر مدير مكتب عبد الناصر، الذي برره بأنه جاء نتيجة خطأ موقف الصحافة الخاصة تجاه عبد الناصر والدولة، إضافة إلى عدم قدرة السلطة على منافسة الجهات الأجنبية التي تمول تلك الصحف [٩٦]؛ لكن الواقع ينفي السبب الثاني على الأقل، إذ إن السلطة كانت تمتلك العديد من الصحف والمجلات التي وفرت لها كل سبل النجاح، كما أنها سعت لشراء الأهرام نفسها ومن قبل صادرت غيرها.

ومع إقرار شاكر بمسئولية عبد الناصر عما حدث للصحافة في عهده، فإنه حمل جانباً أكبر منها للأصدقاء والخصوم على حد سواء، فالأصدقاء أرادوا أن يُغمِضوا عينه عما يقومون به لمصالحهم الشخصية فأغمضوا عين الصحافة أو أرادوا لها أن تغمض، والخصوم أثاروا البلبلة والانفصام بين الثورة والشعب في وقت كان يجب فيه التلاحم لبناء الدولة"[٩٧].

وهكذا أنهى صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو ١٩٦٠ مرحلة الملكية الخاصة للأهرام وغيرها، والتي لم تتحول إلى ملكية الشعب كما أوضح القانون؛ بل إلى ملكية الحكومة وسيطرتها المباشرة من خلال الاتحاد القومي.

الخاتمـــة:

خَلُصَت هذه الدراسة إلى عدة نتائج، هي:

- أوضح تطور العلاقة بين الثورة والصحافة التي استقبلتها بالترحاب عند قيامها؛ أنها لم تكن لترضى منها بأقل من التبعية وإن اختلفت صورتها ودرجتها.
- بدأت إجراءات الثورة ضد الصحافة بعد يومين من قيامها، ثم تصاعدت تدريجيًا وبوسائل متعددة من إغلاق ومصادرة.
- فشل سياسة البديل في مواجه الصحافة الخاصة وبات حَتْمِيًّا، السيطرة عليها.
- مثلت الأهرام حالة فريدة في الصحافة المصرية، وهو ما جعلها هدفاً للسلطة التي بدأت محاولات السيطرة عليها منذ ديسمبر١٩٥٥، إذ لم تكن تثق في أسرة تقلا لتعاطفها مع الغرب.
- خروج بشارة تقلا من لقائه مع ناصر بنتيجة؛ مفادها أن هدف السلطة الاستيلاء على الأهرام، وأنه لا أمل في بقائها إذا استمر النظام الحاكم.
- رُضُوخ أسرة تقلا لفكرة البيع بداية عام ١٩٥٧بفعل ضغوط السلطة، إلا أن تولى محمد حسنين هيكل رئاسة تحرير الأهرام أدى إلى وقف تنفيذ اتفاق البيع؛ ما يؤكد أنه أصبح أداة السلطة في السيطرة على الصحيفة وقد نجح في ذلك.
- مثلت الرغبة في السيطرة الكاملة على الصحافة؛ سببًا رئيسًا في إصدار قانون تنظيم الصحافة في ٢٤ مايو ١٩٦٠؛ ذلك

القانون الذي مثل تأميمًا صريحًا وواضحًا للصحافة الخاصة وفى مقدمتها الأهرام، كما قضى على حرية الصحافة بشكل واضح بأن جعلها تحت هيمنة السلطة.

الهوامش:

(1) إبراهيم عبده، تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨-١٩٨١، ط٤، القاهرة، مؤسسة سجل العرب،١٩٨٢، صـــ ٣٣١-٣٣٣.

(2) فتحي غانم، معركة بين الدولة والمثقفين، كتاب أخبار اليوم، عدد سبتمبر١٩٩٥، صـــ ١٥.

(3) أحمد حمروش، ج٣ البحث عن الديمقراطية البحث عن الاشتراكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣، صـــ ١٨٣.

(4) ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، ج١، القاهرة، دار الشروق" مكتبة الأسرة"،٢٠٠٤، صـــ ٩٤.

(5) كرم شلبي، صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر، كتاب التعاون، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٢، المقدمة صـــ ٧.

(6) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٣٣٣.

(7) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة" قصة ووثائق معركة غريبة في الحرب الخفية"، ط١، القاهرة، دار الشروق،٢٠٠٣، صـــ ٢٢٧.

(8) يصف المؤلف حال الصحف في ظل الرقابة أو إلغائها بأنه لم يعد يمثل فرقاً في الواقع، لأن فرضها كان دائماً سواء بشكل معلن أو غير معلن.
أحمد عطية، مصطفى أمين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، صـــ ١٠١.

(9) رمزي ميخائيل، تاريخ السياسة والصحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٨١، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥، صـــ ١٢.

(10) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٢١.

(11) أحمد عطية، مرجع سابق، صـــ ١٠٢.

(12) كان طرفي أزمة مارس محمد نجيب وأنصار الديمقراطية ومجلس قيادة الثورة بزعامة عبد الناصر. فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٢٤.

(13) كان في مقدمتها صحف المصري، والجمهور المصري، والصحف اليسارية، وصحف الإخوان المسلمين. وأضيف إلى تلك الإجراءات نشر قوائم الصحف والصحفيين الذين كانوا يحصلون على مصاريف سرية من القصر وبعض الأحزاب قبل الثورة، والتي طالت عددًا من أشهر الصحفيين، بما فيهم بعض الموالين للسلطة الجديدة.
لمزيد من التفاصيل، أنظر كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٢٠٥-٢٠٤.

(14) يتحدث أمين شاكر مدير مكتب ناصر عن علاقة أحمد أبو الفتح الوثيقة بناصر وأنه كان يكلفه بمهام صحفية في بيروت، ولكنه انقلب عليه، وعمل لحساب محمد نجيب وحزب الوفد، ومع ذلك يشير شاكر إلى أنه لم يؤيد الإجراءات ضد الصحيفة، وسعى لدى ناصر لوقفها، ولكنه فشل.
أمين شاكر (مذكرات)، أخطاء الثورة الوحدة مع سوريا وتأميم الصحافة، إعداد سليمان الحكيم، ط١، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٩، صـــ ١٣٢.

(15) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٢٥٠.

(16) أعادت الثورة تنظيم هذا الجهاز تحت رئاسة عدد من الضباط الأحرار الموثوق فيهم، وذوي العلاقة بالعمل الصحفي. كرم شلبي، مرجع سابق، المقدمة صـــ ٧.

(17) يؤكد عكاشة أن قيادة الثورة لم تُعِر ميول صديق وحمروش الماركسية اهتماماً في البداية، إلا أنها سرعان ما غيرت رأيها بعد ظهور ثلاثة أعداد من المجلة بصبغة ماركسية على غير الصورة التي كانت تنشدها.
ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، ج١، مرجع سابق، صـــ ٩٤.

([18]) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٢١.

([19]) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٢٤٩.

([20]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، مصر والعسكريون، مجتمع عبد الناصر، عبد الناصر والعرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٢، صـــ ٥٠٣، ٥٣٨.

([21]) The US Department of State , Foreign service dispatch, Confidential, W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State ,GOE Obtains Agreement for sale of Al Ahram to Liberation Rally , Embassy, Confidential, Cairo , No. 806, May .3,1957, Confidential, Central Files , Box 3592 , Egypt 1955 – 1959 , internal affairs , Reel 14 of 14.

([22]) أمين شاكر(مذكرات)، مصدر سابق، صـــ ١٤٧.

([23]) كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٣٦ ـــ ٣٩.

([24]) في ظل غياب بيانات حكومية عن نسب التوزيع في هذه الفترة، قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة برصد هذه النسب التي قالت إنها تقريبية.
The US Department of State, W. H. officer, To The Weathersby , Public Affairs Department of State, No. 806, May .3,1957,op.cit.

([25]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٥٨.

([26]) كانت الرقابة قد ألغيت خلال لأزمة مارس١٩٥٤ ثم أعيدت بعدها مرة أخرى.
كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٢٠٨.

([27]) أمين شاكر(مذكرات)، مصدر سابق، صـــ ١٣٥.

([28]) The US Department of State, W. H. officer, To The Weathersby , Public Affairs Department of State, No. 806, May .3,1957,op.cit.

([29]) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٤٤.

([30]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٦٨.

([31]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، مرجع سابق، صـــ ٥٣٨.

([32]) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٢٣٢ـــ ٢٣٣.

([33]) شاب ثري تلقى تعليما فرنسياً، كان محب للمتعة ودائم السفر إلى الغرب.
The US Department of State , W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No. 806, May .3,1957,op.cit.

([34])- Ibid.

([35]) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٢٣٣.

([36])The US Department of State , W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No. 806, May .3,1957,op.cit.

([37]) عُرف بأنه أحد رواد كُتاب الأعمدة وأشهرهم في الصحافة المصرية، كان يعمل موظفاً في مصلحة المناجم، وبدأ الكتابة في الأهرام عام ١٩٢٤ بعموده الشهير " ما قل ودل" وسافر إلى باريس عام ١٩٢٧ لدراسة الصحافة بجامعة السوربون بتشجيع من هدى شعراوي، ومن هناك راسل الأهرام التي عاد إليها كاتباً عام ١٩٣٠ وتوفي عام ١٩٨٩.
يونان لبيب رزق، " ديوان الحياة المعاصرة، ما قل ودل – ٢ –"، الأهرام، عدد ٤١٨١٤ ، ٣١ مايو ٢٠٠١.

([38])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No. 806, May .3,1957,op.cit.

([39])The US Department of State , Foreign service dispatch, Confidential, W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, survival of Influential Arabic Daily Al Ahram , Embassy, Confidential, Cairo , No. 416, December .7,1956, Confidential, Central Files , Box 3592 , Egypt 1955 – 1959 , internal affairs , Reel 14 of 14.

([40])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No.806, May. 3,1957,op.cit.

([41])- Ibid.

([42]) أمين شاكر(مذكرات)، مصدر سابق، صـــ ١٣٣.

([43])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No.806, May. 3,1957,op.cit.

([44])- Ibid.

([45])- Ibid.

([٤٦])- Ibid.

(47) من أبرز كتاب المقالات الافتتاحية حـــول هـــذا الموضوع؛ أنور السادات بثمانية مقالات، وهيكـــل بأربعة مقالات، وجلال الدين الحمامصي بثلاثـــة مقالات.

The US Department of State , Foreign service dispatch, Confidential, Alexander Schnes., Counselor of Embassy for Political Affairs, To The Department of State, Embassy, Cairo , No. 1026, April.9,1956, Confidential, Central Files , Box 3592 , Egypt 1955 – 1959 , internal affairs , Reel 14 of 14.

([48])- Ibid.

([٤٩])- Ibid.

([٥٠])- Ibid.

([٥١]) أشار أيمن شرف بإيجاز إلى حدوث هذه المفاوضات في إطار حديثه عن انتقال هيكل للأهرام.

أيمن شرف، هيكل كاهن يبحث عن فرعون، القاهرة، سما للنشر والتوزيع،٢١٤، صـــ ٥٩.

([52])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No.806, May. 3,1957.op.cit.

([53])- Ibid.

([54])- Ibid.

([55])- Ibid.

([56])- Ibid.

([57])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No.806, May. 3,1957,op.cit.

([58])The US Department of State, Confidential, Alexander Schnes, Counselor of Embassy for Political Affairs, To The Department of State, Embassy, Cairo , No. 1026, April.9,1956, op. cit.

([59]) كانت مذكرة السوفييت سرية، وهو ما دفع السفارة إلى التأكيد على أهمية الحفاظ على سرية هذه المعلومات التي نقلها مصطفى أمين حفاظاً عليه كمصدر مهم.

The US Department of State, Hare M. to Secretary of State, Cairo, No. 1026, July. 61957 , secret , Central Files , Box 3592 Egypt 1955 – 1959 , internal affairs , Reel 14 of 14.

([60])The US Department of State W. H. Weathersby , Public Affairs officer, To The Department of State, No.806, May. 3, 1957, op.cit.

([٦١]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٥٩.

([٦٢]) نفسه، صـــ ٦٠.

([٦٣]) يشير الصحفي أيمن أشرف إلى الدور الذي لعبه ريمون شميل في انتقال هيكل إلى الأهرام، وأنه باعه العزبة التي كان يملكها في برقاش، وذلك في إطار صفقة يضمن بمقتضاها هيكل تأمينه ورئيس مجلس إدارة الأهرام بشارة تكلا من ضغوط السلطة ومشاكل الحراسة والمصادرة، وأنه ضمن أيضاً بهذه الصفقة تأمين خروجه من مصر بعد أن باع العزبة وفيلته في جاردن سيتي، ودلل أيمن على ذلك بالطلب الذي قدمه هيكل للشهر العقاري في ديسمبر ١٩٥٧ مدعما بمستندات التمليك طالبا نقلها باسمه.

أيمن شرف، مرجع سابق، صـــ ٥٨ -٦٠.

([64]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، ص ٦٣ - ٦٥.

([65]) نفسه، ص ٦٥، ٦٦.

([66]) بالعودة لموقع الأهرام الرسمي اتضح عدم وجود اسم الشمسي ضمن رؤساء مجلس إدارة المؤسسة. http://www.ahram.org.eg

([67]) محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة، قضايا ورجال (وجهات نظر مع بدايات القرن الواحد والعشرين)، ط٧، القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي،٢٠٠٢، صـــ٦٥.

([68]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٦٣.

([69]) يشير هيكل إلى أن السبب يعود للعداء بين بشارة ولطفي الخولي، على خلفية تأييد الأخير لأخته بتسي Patsy في خلافاتها معه حول الميراث.

محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة، مرجع سابق، صـــ٦٥.

([٧٠]) المرجع السابق، صـــ٦٥.

([٧١]) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٤٥.

([٧٢]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣ البحث عن الديمقراطية البحث عن الاشتراكية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣، صـــ ٣٧٣.

([73]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، مرجع سابق، صـــ ٥٠٣.

([74]) جاءت هذه الدعوة للتخفيف من حدة هجوم وحيد رمضان في الصحيفة ذاتها، والذي نادى بالتصدي للصحف المعارضة ووقف حياتها. كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٢٠٨.

([75]) كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٢٠٨ - ٢١٠.

([76]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣، مرجع سابق، صـــ ٣٧٢.

([77]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٦٩.

([78]) ثورة يوليو ٥٠ عاماً، " هذه شهادة صاحبة الجلالة - محمود أمين العالم "، الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٢٨.

([79]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٦٩-٧٠.

([80]) ثورة يوليو ٥٠ عاماً، " هذه شهادة صاحبة الجلالة - كامل زهيري "، الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٢٨.

([81]) نفسه، صـــ ٧٠.

([82]) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، مرجع سابق، صـــ ٦٩.

([83]) ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، ج٢، القاهرة، دار الشروق" مكتبة الأسرة"،٢٠٠٤، صـــ ٨٨١.

([84]) أصدر مجلس الدولة في فبراير ١٩٦١فتوى بأن الصحف لم تؤمم بموجب قانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، كونه نقل ملكيتها إلى الاتحاد القومي وهو لا يدخل في عداد الأشخاص العامة بل هيئة شعبية يكونها المواطنون للعمل على تحقيق أهداف الثورة؛ إلا أن الواقع العملي يثبت أن ما حدث كان تأميمًا للصحف بشكل واضح، وبخاصة مع إصدار قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي أُمِمَت بموجبها الكثير من الممتلكات.

فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١، صـــ٧٥.

([85]) قانون رقم ١٥٦لسنة ١٩٦٠ -بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة،

شبكة قوانين الشرق https://www.eastlaws.com

([٨٦]) كرم شلبي، مرجع سابق، صـــ ٢٠٥.

([٨٧]) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو، ج١، مرجع سابق، صـــ ٥٤٣.

([٨٨]) إبراهيم عبده، مرجع سابق، صـــ ٢٥١.

([٨٩]) كانت السلطة قد بدأت إجراءاتها تجاه الصحافة السورية مع انطلاق الوحدة، إذ صدر في سبتمبر ١٩٥٨ قرار قضى بإنشاء إدارة خاصة لشئون الصحافة؛ وتنازل بموجبه مالكو أغلب الصحف عن حقوق إصدارها مقابل تعويض مالي، وصدر قرار آخر عام ١٩٥٩ ألغى مجموعة من الصحف والمجلات، ثم طُبق القانون عام ١٩٦٠على ما تبقى من صحف؛ لتصبح موجهة ذات طابع قومي اشتراكي.

سورية ومسيرة الإصلاح، صحيفة الشرق الأوسط، ١ / ٤/ ٢٠١١.

http://archive.aawsat.com/default.asp

([90]) قانون رقم ١٥٦لسنة ١٩٦٠ - بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة،

شبكة قوانين الشرق https://www.eastlaws.com

([91]) قانون رقم ١٥٦لسنة ١٩٦٠ - بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة،

شبكة قوانين الشرق https://www.eastlaws.com

([92]) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٥٠.

(٩٣) رمزي ميخائيل، مرجع سابق، صـــ ١٤.

(٩٤) ثورة يوليو ٥٠ عاماً، " هذه شهادة صاحبة الجلالة - كامل زهيري "، الأهرام، ٢٠٠٢/٧/٢٨.

(٩٥) فتحي غانم، مرجع سابق، صـــ ٥٢.

(٩٦) مذكرات أمين شاكر، مصدر سابق، صـــ ١٣٦.

(٩٧) نفسه، صـــ ١٣٣.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً. الوثائق الأجنبية غير المنشورة:

ـــ وثائق وزارة الخارجية الأمريكية:

The US Department of State, Confidential, Central Files, Egypt.

The US Department of State Confidential , Central Files, Box 3592, Egypt 1955 – 1959 , internal affairs , Reel 13 of 14.Reel 14 of 14.

ثانياً. المذكرات:

- ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافـــة، ج١، القـــاهرة، دار الشـــروق" مكتبـــة الأسرة"،٢٠٠٤.
- ـــــــــــ، مذكراتي في السياسة والثقافـــة، ج٢، القـــاهرة، دار الشـــروق" مكتبـــة الأسرة"،٢٠٠٤.
- أمين شاكر(مذكرات)، أخطاء الثورة الوحدة مع سوريا وتأميم الصحافة، إعداد سليمان الحكيم، ط١، القاهرة، دار الخيال، ١٩٩٩.

ثالثاً. المراجع العربية:

- إبراهيم عبـــده، تطـــور الصـــحافة المصـــرية ١٧٩٨-١٩٨١، ط٤، القاهرة، مؤسسة ســـجل العرب،١٩٨٢.
- أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليـــو، ج١، مصـــر والعسكريون، مجتمع عبد الناصر، عبد الناصر والعرب، القاهرة، الهيئـــة المصـــرية العامـــة للكتاب،١٩٩٢.
- ـــــــــــ، ثورة ٢٣ يوليو، ج٣ البحث عـــن الديمقراطية البحث عن الاشتراكية، القـــاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٣.
- أحمد عطية، مصطفى أمين، القـــاهرة، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.
- أيمن شرف، هيكل كاهن يبحث عن فرعـــون، القاهرة، سما للنشر والتوزيع،٢١٤.
- رمزي ميخائيل، تاريخ السياســـة والصـــحافة المصرية من هزيمة يونيو إلى نصر أكتـــوبر، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ٨١، القـــاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- فتحي حسين عامر، وسائل الاتصال الحديثة من الجريدة إلى الفيس، القاهرة، العربـــي للنشـــر والتوزيع، ٢٠١١.
- فتحي غانم، معركة بين الدولة والمثقفين، كتاب أخبار اليوم، عدد سبتمبر١٩٩٥.
- كرم شلبي، صحافة الثورة وقضية الديمقراطية في مصر، كتاب التعاون، القاهرة، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٢.
- محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياســـة" قصة ووثائق معركة غريبة في الحرب الخفية"، ط١، القاهرة، دار الشروق،٢٠٠٣.
- ـــــــــــ، كلام في السياســـة، قضـــايا ورجال (وجهات نظر مع بدايات القرن الواحد والعشرين)، ط٧، القاهرة، الشركة المصـــرية للنشر العربي والدولي،٢٠٠٢.

رابعاً. الدوريات:

- ثورة يوليو ٥٠ عاماً، " هذه شـــهادة صـــاحبة الجلالة – محمود أمـــين العـــالم "، الأهـــرام، ٢٠٠٢/٧/٢٨.
- يونان لبيب رزق، " ديوان الحياة المعاصرة، ما قل ودل ـــ ٢ ـــ "، الأهرام، عـــدد ٤١٨١٤، ٣١ /٥ /٢٠٠١.

خامساً ـ المواقع الإلكترونية :

- شبكة قوانين الشرق، قانون رقم ١٥٦ السنة ١٩٦٠ - بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة.

https://www.eastlaws.com- موقع الأهرام الرسمي http://www.ahram.org.eg

- وزارة الدفاع السورية، "الجيش العربي السوري في عهد الجمهورية العربية المتحد ١٩٥٨ - ١٩٦١".

http://www.mod.gov.sy/index.php